الدينار الكويتي	1 KD
3.301	2.746	2.422

المؤشر الكويتي		
السوق العام	السوق الأول	السوق الرئيسي
5.700	6.224	4.669

تقرير اقتصادي

ضريبة «بطء التطعيم»... يدفعها الاقتصاد والتعليم والصفوف الأمامية

● التحفيز الاقتصادي لمواجهة «كورونا» لم يعد مرتبطاً بإنفاق المليارات بل بالمناعة المجتمعية

● صعوبة استيراد اللقاح لا تبرر التراخي اللوجستي الحالي في عملية التحصين

من الظلم تحميل وزارة الصحة عبء التأخر في استيراد اللقاحات، لأنها مشكلة عالمية خاضعة للعرض والطلب والقدرة على سرعة الإنتاج، وغيرها من العوامل الأخرى، لكنّ الإخفاق الذي تتحمل مسؤوليته الوزارة هو بطء توزيع اللقاحات المتوافرة للوصول بأسرع ما يمكن نحو المناعة المجتمعية.

تشير الأرقام الرسمية المعلنة من وزارة الصحة إلى أن عملية توزيع اللقاحات المضادة لفيروس كورونا تسير ببطء شديد، بما يجعل فرصة الوصول إلى ما يُعرف بـ "المناعة المجتمعية" أمراً بعيد المنال، رغم كل الأضرار التي سببتها الجائحة على مختلف أوجه الأنشطة في الكويت، خصوصا الاقتصاد والتعليم والخدمات الصحية العامة والصفوف الأمامية، في وقت شهدت الأيام الماضية ارتفاع الاصابات الجديدة بالفيروس والحالات الخاضعة للعناية المركزة في البلاد، بما بين 20 و25 في المئة.

فحسب المعلومات المتوافرة حتى يوم الثلاثاء الماضي، فقد تم تطعيم حوالي 40 ألف حالة في الكويت (غير محدد إن كان العدد للجرعات أم الأشخاص) من أصل 2.7 مليون شخص مستهدف في خطة الوزارة، أي بنسبة 1.48 في المئة فقط من إجمالي المستهدفين في حال اعتبار أن هذه الجرعات موجهة لـ 40 ألف شخص بـ 80 ألف جرعة، مما يعني أيضا بنسبة 53.3 في المئة من إجمالي الأشخاص المخصصة لهم الجرعات المتوافرة من لقاح شركة فايزر (75 ألف شخص) - مع استبعاد حساب دفعتين من اللقاح نفسه لم يعلن حجم كمياتهما -

وبمعدل 1420 جرعة في اليوم اعتبارا من بدء التطعيم في 26 ديسمبر 2020 - بعد استبعاد أيام العطل الرسمية - مع أن وزارة الصحة كانت تستهدف، حسب تصريح وزيرها، التطعيم بـ 10 آلاف جرعة في اليوم الواحد، في حين تسلّمت الوزارة، فجر أمس الأول، شحنة من 200 ألف جرعة من لقاح "أسترازينيكا"، مع وعد بـ "تسريع" توزيع اللقاح في المجتمع، دون إعطاء رقم أو هدف محدد لتحديد عملية السرعة من عدمها.

هذه الأرقام والنسب تشير الى أن الكويت تعدّ واحدة من أبطأ دول العالم في توزيع اللقاحات، في وقت تعتبر وزارة الصحة أن تفوّق دول أخرى، ومنها خليجية، على الكويت في توزيع اللقاحات يرجع الى أن هذه الدول استخدمت لقاحات صينية وروسية لم تحظَ بدرجة كافية من العناية البحثية والمختبرية كي يتم اعتمادها محليا، وهذا قول، رغم وجاهته من الناحية الطبية، فإنه لا يبرر البطء اللوجستي الحاصل في تنفيذ التطعيم للقاحات المعتمدة بحثيا ومختبريا ومتوافرة في الكويت ما بين معلن عن حجمها أو غير معلن بما يتجاوز 500 الف جرعة.

تحديد المسؤولية

ولتحديد المسؤولية، فإنه من الظلم تحميل وزارة الصحة عبء التأخر في استيراد اللقاحات، لكونها مشكلة عالمية خاضعة للعرض والطلب والقدرة على سرعة الإنتاج وغيرها من العوامل الأخرى، لكن الإخفاق الذي تتحمل الوزارة مسؤوليته هو بطء توزيع اللقاحات المتوافرة للوصول بأسرع ما يمكن نحو المناعة المجتمعية، وبالتالي، فإن قلّة المتاح من كميات اللقاح في أي دولة يعد مدعاة لتسريع عملية التطعيم، خصوصا على الفئات الأكثر احتياجا من الصفوف الأمامية وكبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة، لتخفيض مخاطر انتشار أي موجة أو تحوّر جديد للفيروس على المجتمع.

عواقب وآثار

عواقب مسألة بطء التطعيم ليست صحية محضة، فالآثار المترتبة ذات طابع أشمل، خصوصا على الأعمال والاقتصاد، فلم يعد لأصحاب الشركات، خصوصا الصغيرة والمتوسطة، كثير من القدرة على المقاومة والاستمرار أمام أي قرارات تتعلق بإغلاقات الأنشطة أو حظر التجول، وما يترتب عليهما من خسائر مالية تمتد آثارها الى قطاعات أخرى مهمة، كالبنوك والعقار، وأيضا استثمارات مئات الآلاف من المواطنين لمدخراتهم في البورصة، الى جانب خسائر الشركات

وحتى المال العام من تراجعات البورصة، ناهيك بتعطّل مصالح كيانات وأفراد بسبب تفشي الفيروس وانتشاره، وهذه كلها كانت إجراءات ضرورية في بداية انتشار الجائحة، لضبابيتها

وعدم توافر أي إجراء دفاعي، لكنّ اتخاذ إجراءات مثل الإغلاق أو حظر التجول، مع وجود اللقاح، اليوم، سيكون دليلا على فشل السلطات الصحية في احتواء الموقف، فيما يدفع الاقتصاد ضريبة هذا الإخفاق.

وتمتد الآثار المترتبة أيضا الى التعليم شبه المتوقف منذ نحو عام، في وقت يبدو التعليم الإلكتروني، خصوصا في التعليم العام للمراحل الابتدائية، غير مجدٍ، لا سيما للفئات في مجال التأسيس والتعليم الأوّلي كأهم مراحل التعليم، ويزيد هذا البطء كذلك من الضغط على أعمال الصفوف الأمامية، كالقطاع الصحي أو الأمني، اللذين تحمّل كل منهما عبئا كبيرا خلال الجائحة في التصدي، لا يمكن أن يخفف الضغط عنهما في أي موجة قادمة إلا التوسع بتوزيع اللقاح في المجتمع، خصوصا الفئات المرشحة للتأثر بأعراض المرض، مثل كبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة.

اختبار جديد

تقف السلطات الصحية، اليوم، أمام اختبار مهم لتجاوز إخفاقاتها السابقة والتي تهاونت فيها مثلا في فترة ما بالقيام بالعدد اللازم من حملات المسح والفحص الخاص بتفشي الفيروس، فهي أمام فرصة للتوسع في تطعيم أكبر عدد ممكن من الناس بأسرع وقت، للحد من مخاطر انتشار الفيروس، ولتقليل الكلفة على المتضررين، خصوصا الاقتصاد الذي يخبرنا أن المفاهيم وسط الجائحة تغيّرت كثيرا، وأن الإجراءات الخاصة بالتحفيز الاقتصادي لحماية الكيانات والشركات لم تعد مرتبطة بإنفاق مليارات الدولارات، كما كان الأمر عند بداية الجائحة، بل بالمناعة المجتمعية عبر اللقاحات التي تعطي الاقتصاد وغيره من الخدمات الضرورية، كالتعليم، فرصة العمل مجددا لتجاوز آثار الجائحة.

محمد البغلي
albaghli74@gmail.com

السلطات الصحية عليها مسؤولية تجاوز الإخفاق السابق في عمليات المسح عبر التوسع في تطعيم أكبر عدد بأسرع وقت

ملكيات الأجانب في البنك الوطني تتجاوز 20%

الجريدة. تنشر الملكيات في أكبر 8 شركات كويتية مدرجة

● محمد الإتربي

كشفت أحدث إحصائية لأكبر حصص وملكيات للمستثمرين الأجانب في الشركات الكويتية الممتازة المدرجة في بورصة الكويت عن نمو الملكيات الى مستويات استراتيجية غير مسبوقة، بالرغم من تحديات وتداعيات الأزمة الناجمة عن جائحة كورونا.

وتراوحت نسب الملكية بين 9.5 و51.8 بالمئة، لكن تبقى الملكية الأكبر واللافتة هي وصول ملكية الأجانب في بنك الكويت الوطني الى أكثر من 20 بالمئة، وهي حصة غير مسبوقة، حيث تقدر كمية الأسهم بنحو 1.372 مليار سهم وقيمتها السوقية تبلغ نحو 1.174 مليار دينار.

ويعد رأسمال البنك الوطني المدفوع الأكبر في البورصة بنحو 685.018 مليون سهم، ولا يملك "الوطني" حاليا أي أسهم خزانة، فرصيد أسهم الخزانة صفر، حيث يعتمد على قوة أداء البنك وثقة المستثمرين افراد ومؤسسات محليين وأجانب في مستقبل البنك وتنوّع مصادر إيراداته، لا سيما التوزيع الجغرافي الأكبر لشركة مدرجة.

في سياق متصل، أظهرت الملكيات حصصا لافتة في عدد من الشركات من خارج القطاع المصرفي، أبرزها شركة المباني بنسبة 13.11 بالمئة وشركة زين، حيث تجاوزت الملكيات 13 بالمئة.

وجاءت في المرتبة الثالثة كل من بنك الخليج بحصة 12.3 بالمئة، وبيت التمويل بنسبة 10.3 بالمئة.

وقالت مصادر استثمارية لـ "الجريدة" إن نمو ملكيات الأجانب يعزز من الثقة في السوق عموما، ويعكس مجمل التحسينات التي تحققت في ملفات الشفافية وتنظيم البورصة ورقابة هيئة أسواق المال، لا سيما في مواجهة التلاعبات أو التجاوزات التي كانت سائدة بحزم.

أكبر 8 ملكيات للأجانب في بورصة الكويت

الشركة	ملكية الأجانب
بنك الكويت الوطني	%20.03
المباني	%13.11
زين	%13.02
آجيليتي	%11.32
هيومن سوفت	%51.83
بنك الخليج	%12.39
بيت التمويل الكويتي	%10.32
بورصة الكويت	%9.5

مستثمر كويتي يطرح محفظة فندقية في أستراليا بـ 200 مليون دولار

طرح المستثمر الشيخ مبارك عبدالله المبارك محفظته الفندقية الكاملة في أستراليا، والتي تضم ثلاثة فنادق في ملبورن، بسعة 575 غرفة، للبيع، في ظل توقعات بأن تصل قيمتها الى 200 مليون دولار.

ووفقا لـ "فايناشيال ريفيو"، تضم الفنادق الثلاثة، المملوكة لمجموعة أكشن للفنادق ومقرها دبي، فندقها الرائد، نوفوتيل ميلبورن ساوث وارف، المكون من 347 غرفة، بجوار مركز ملبورن للمؤتمرات والمعارض، والذي تم الانتهاء منه عام 2018.

وتم استخدام فندق نوفوتيل ساوث وارف كفندق للحجر الصحي، وتم استخدام بعض طوابق فندق نوفوتيل لإيواء مرضى COVID-19، وأولئك الذين يحتاجون إلى الحجر الصحي بعد العودة من الخارج. والفندقان الآخران هما فندق إيبيس جلين وافيرلي، المكون من 155 غرفة في الضواحي الجنوبية الشرقية، وفندق إيبيس بادجيت ملبورن المطار المكون من 73 غرفة.

ويمكن شراء الفنادق الثلاثة بشكل منفصل أو ضمن صفقة واحدة، وتدار جميعها من قبل أكور، أكبر مشغل للفنادق في البلاد، ويقود حملة بيع مجموعة فنادق أكشن هوتيلز كل من مايكل سيمبسون، وواين بونز، وسكوت كالو من فنادق سي بي آر إي.

من جهته، قال بونز: "ينظر إلى أستراليا حاليا على أنها ملاذ آمن للمستثمرين الدوليين، مدعوما بمدى نجاحنا في التعامل مع جائحة COVID-19"، مضيفا: "من المتوقع أن تكون أستراليا مستفيدا رئيسيا من رأس المال الوافد بمجرد إعادة فتح الحدود، حيث يسعى المستثمرون إلى الاستفادة من انتعاش السوق، واستعادة ملبورن مكانتها كعاصمة الأحداث في البلاد".

مؤشرات البورصة تتراجع والسيولة 49.5 مليون دينار

عمليات بيع على «القيادية»... وأسهم كتلة إيفا تدعم «الرئيسي»

● علي العنزي

تراجعت مؤشرات بورصة الكويت الرئيسية الأربعة بقوة، أمس، وخسر مؤشر السوق العام نسبة 0.9 في المئة، أي 51.88 نقطة، ليقفل على مستوى 5700.91 نقطة بسيولة قريبة من 50 مليون دينار كانت 49.5 مليون دينار تداولت 358.9 مليون سهم، عبر 12138 صفقة، وتداول أمس 139 سهماً، ربح منها 26 سهما فقط، بينما خسر 100 سهم واستقر 13 سهما دون تغير، وزادت الخسائر في مؤشر السوق الأول وبلغت نسبة 0.93 في المئة أي 58.19 نقطة ليقفل على مستوى 6224.82 نقطة بسيولة بلغت 29 مليون دينار تداولت 68.6 مليون سهم عبر 4067 صفقة، وتراجعت جميع اسهم السوق الأول عدا سهم واحد حقق ارتفاعا هو سهم القرين للبتروكيماويات، وخسر مؤشر السوق الرئيسي نسبة 0.83 في المئة تساوي 39.29 نقطة ليقفل على مستوى 4669.59 نقطة بسيولة متراجعة قليلا بلغت 20.4 مليون دينار تداولت 290.2 مليون سهم عبر 8071 صفقة، وتم تداول 119 سهما ربح منها 25 سهما وخسر 81 سهما، بينما استقر 13 سهما دون تغير.

جني أرباح كبير

بعد جلستين من الحيادية والاستقرار، خصوصا جلسة الامس، لم تستطع مؤشرات بورصة الكويت وأسهمها القيادية التماسك حول مستوياتها السعرية السابقة، وتراجعت بنسب متفاوتة، ولكن معظمها واضحة خصوصا سهمي بيتك والوطني اللذين خسرا حوالي نقطة مئوية، وتراجع كذلك سهم زين والبورصة وسبقهما المباني، ولم يسلم من الارتفاع سوى سهم وحيد هو القرين للبتروكيماويات ولعله المستفيد الأكبر من ارتفاعات أسعار النفط التي قفزت إلى مستوى 58 دولارا للبرميل، وهو أعلى مستوياتها في عام، وزاد في السوق الرئيسي تألق أسهم كتلة إيفا، خصوصا سهميها الرئيسيين إيفا وأرزان اللذين حققا مكاسب كبيرة بداية الجلسة، وقبل ان تعم السلبية الأداء والتي قلصت من مكاسبهما، ولكنهما كانا الأفضل من حيث السيولة، ودعما سيولة مؤشرهما الرئيسي، وتراجعت اسهم اعيان ومستثمرون ولوجستيك، بينما رافق سهم الاولى سهمي ارزان وايفا باللون الأخضر، وتراجع نشاط وسيولة الأسهم التشغيلية في السوق الرئيسي، لتنتهي الجلسة حمراء بامتياز بانتظار تدفق مزيد من الإعلانات والتوزيعات السنوية، والتي ستحدد افق الأسعار بشكل عام.

خليجياً، خسرت جميع مؤشرات أسواق المال بدول مجلس التعاون الخليجي، وكان دبي الأكثر خسارة، وبنسبة بلغت نقطة مئوية، بينما كان تراجع البقية متفاوتا، ولم تفلح أسعار النفط التي تجاوزت 58 دولارا لمزيج برنت في تغيير اللون الأحمر، والتي كانت مدعومة بتراجع مخزونات النفط الأميركي، من خلال تقرير معهد الإحصاء الأميركي الصادر مساء أمس الأول، ولكن زيادة نسبة الإصابات والموجة الثانية من كورونا ونقص توزيع لقاحات الوباء خففت حدة التفاؤل بنمو سريع للاقتصاديات خلال هذا العام، وقلصت التقديرات المتفائلة.

البرميل الكويتي يرتفع 1.77 دولار ليبلغ 57.45 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 1.77 دولار، ليبلغ 57.45 دولارا في تداولات أمس الأول مقابل 55.68 دولارا في تداولات يوم الاثنين الماضي، وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية دفعت عاصفة ثلجية تضرب الولايات المتحدة أسعار النفط الخام صباح أمس الأول إلى مستويات ما قبل الجائحة، في حين واصلت البورصات العالمية ارتفاعها على خلفية التفاؤل بزيادة الحوافز المالية الأميركية.

كذلك ارتفعت أسعار النفط الخام على خلفية تفاؤل لدى المستثمرين بارتفاع الطلب في خضم عاصفة ثلجية تجتاح شمال شرق الولايات المتحدة.

وارتفع سعر برميل خام غرب تكساس الوسيط إلى 54.94 دولاراً، كما ارتفع سعر برميل خام برنت بحر الشمال إلى 57.78 دولارا، وهو أعلى مستوى له منذ نحو عام.

ويعكس ارتفاع أسعار النفط تحوّلا مذهلا لأسواق النفط التي تراجعت مطلع العام الماضي، إثر تفشي جائحة كوفيد19- مع ما رافقها من تدهور اقتصادي وصعوبات واجهت المؤسسات التجارية عالميا.

لكن أسهم شركة "بريتش بتروليوم" تراجعت بنسبة 3.4 في المئة، أمس الأول، بعدما أعلنت الشركة النفطية تسجيل خسائر صافية بلغت 20.3 مليار دولار العام الماضي بسبب الجائحة.

وعلى صعيد خطة تحفيز الاقتصاد الأميركي، التقى الرئيس جو بايدن أعضاء جمهوريين في الكونغرس، لمناقشة مقترحات مضادة للخطة، في إطار سعيه لحشد تأييد الحزبين الجمهوري والديمقراطي للخطة.

أخبار الشركات

«التجاري»: استقالة المسلم

أفاد البنك التجاري باستقالة المديرة العامة لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد بالوكالة هنادي المسلم، علما بأن آخر يوم عمل لها 11 فبراير الجاري.

«كميفك»: الغول رئيساً لـ «المخاطر»

ذكرت شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كميفك)، أنه تم تعيين صالح الغول رئيساً لإدارة المخاطر.

صفقة خاصة على «السكب» بـ 151.17 ألف دينار

أعلنت بورصة الكويت إتمام صفقة متفق عليها على أسهم شركة السكب الكويتية بكمية بلغت 539.89 ألف سهم، وبسعر 0.2800 دينار، بقيمة 151.17 ألف دينار.

«المشروعات السياحية» تطرح تطوير الشواطئ

دعت شركة المشروعات السياحية الكويتية الشركات لتقديم عطاءات بحلول 2 مارس، للمشاركة في بناء شاطئ المسيلة الجديد، وتشمل الشركات التي من المحتمل أن تقدم عطاءات للحصول على العقد، الأحمدية للمقاولات والتجارة، والبناء المشتركة، وبيان الوطنية للتجارة، والمجموعة المشتركة للمقاولات، وإنشاءات الإيمان، وهوت إي آند سي، والكويتية لبناء المعامل والمقاولات، ومحمد عبدالمحسن الخرافي وأولاده، ومشرف للتجارة والمقاولات، والمقاولات والتصنيع العقاري، وسديم الكويت، والخليج المتحدة للإنشاءات.

وسيتم بناء المشروع المقترح على مرفق شاطئ المسيلة الحالي، والذي يغطي ما يقرب من 71000 متر مربع، ويشمل نطاق الأعمال هدم جميع المرافق القائمة، والمناظر الطبيعية والمرافق تحت الأرض، وستشمل أعمال البناء 9500 متر مربع من مرافق المباني الجديدة، بما في ذلك القاعات والمطاعم والمرافق الترفيهية الأخرى، إضافة إلى مواقف السيارات التي تتسع لما يصل إلى 450 سيارة.